14 OCTOBER
14 اكتوبر
www.14october.com
www.14october.com
الثلاثاء 22 يناير 2013 العدد 15670

إشراف/ أحمد مفتاح

المعارضة السورية بالخارج تفشل في تشكيل (حكومة انتقالية)

■ اسطنبول/ متابعات:

فشل قادة المعارضة السورية بالخارج المجتمعون في إسطنبول في تشكيل "حكومة إنتقالية" بسبب خلاف حول مدى قدرة هذه الحكومة على البقاء.

وأعلن ما يسمى بـ(ائتلاف المعارضة السورية) في بيان أمس الإثنين: "ان قادة المعارضة السورية المجتمعين في اسطنبول أرجأوا تشكيل حكومة انتقالية لحين قيام لجنة شكلها الائتلاف بمشاورات مع اطراف معنيين بالنزاع السوري لاستكشاف مدى التزامهم بالخطوة".

وأضاف الائتلاف أنه شكلت لجنة من خمسة أفراد لوضع مقترحات بخصوص الحكومة وتقديمها للائتلاف خلال 10 أيام، لمناقشتها واتخاذ القرار المناسب.

وكانت وكالة رويترز ذكرت في وقت سابق عن مشاركين في اجتماع المعارضة باسطنبول، أن المحادثات بشأن حكومة انتقالية تعثرت بسبب خلاف حول مدى قدرة هذه الحكومة على البقاء.

وذكرت المصادر أن المحادثات تعثرت عندما غادر رئيس الائتلاف معاذ الخطيب قبل استكمال النقاشات متوجها الى قطر للحصول على تمويل مالي لحكومة انتقالية بقيمة 40 مليون دولار يوميا.

وقال عضو في الائتلاف إنه لن تكون هناك حكومة قبل عودة الخطيب من الدوحة وفي جعبته ما يقنع عددا كافيا من الأعضاء بقدرة الحكومة على البقاء. كما كشفت النقاشات عن خلافات حول اسم رئيس هذه الحكومة.

مركز حقوقي: مرسي أكثر حكام مصر ملاحقة للصحفيين بتهم إهانته

■ القاهرة / رويترز:

أعلنت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في القاهرة أمس أن أول مئتي يوم في حكم الرئيس المصري المنتمي إلى الإخوان المسلمين محمد مرسي سجلت رقما قياسيا في ملاحقة الإعلاميين والصحفيين «بزعم إهانة الرئيس» بما يزيد على ما شهدته مصر طوال أكثر من 115 عاما. وقال التقرير الذي حمل عنوان (جريمة إهانة الرئيس.. جريمة نظام مستبد) إن نصف عام من حكم مرسي الذي تولى المنصب في نهاية شهر يونيو عام 2012 شهد 24 قضية وبلاغا عن «اتهام بإهانة الرئيس» مقابل 14 قضية من هذا النوع منذ بدء العمل بالمادة التي تجرم إهانة الحاكم عام 1897.

وسجل التقرير أن هذه القضايا في عهد مرسي تزيد على أربعة أضعاف ما شهدته مدة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك على مدى 30 عاما وتساوي 24 ضعف عدد القضايا في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات الذي اغتاله متشددون إسلاميون عام 1981.

وسجل التقرير أن هذه المادة استخدمت للمرة الأولى لإدانة الصحفي المصري أحمد حلمي (1875-1936) في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني الذي حكم البلاد بين عامي 1892 و1914.

وحكم على حلمي -وهو جد الشاعر صلاح جاهين- في ابريل 1909 بالسجن عشرة أشهر وتعطيل جريدته (القطر المصري) ستة أشهر لاتهامه بإهانة الذات الخديوية حيث كتب مقالا عنوانه (مصر للمصريين) انتقد فيه الخديوي.

وقال التقرير إن عدد هذه القضايا في عهد مرسي «لم يبلغه أي رئيس أو ملك مصري منذ استحداث هذا الاتهام الفضفاض الذي نبذته كل الدول الديمقراطية في العالم» وبعد مرسي جاء الملك فاروق الذي حكم بين عامي 1936 و1952 إذ بلغ عدد قضايا إهانة الذات الملكية في عهده سبع قضايا ويليه مبارك بعدد أربع قضايا ضمت ستة متهمين ثم عباس حلمي الثاني الذي شهد حكمه ثلاث قضايا.

وكانت الحكومة الأميركية قد أصدرت بياناً شديد اللهجة، أبدت فيه قلقها من تقييد الحكومة المصرية حرية وسائل الإعلام والانتقاد، وقالت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فى تصريحات رسمية: «أحد الجوانب الأساسية للديمقراطية السليمة هو أن يتمكن الناس من انتقاد حكومتهم، وأن تكون هناك صحافة حرة لا تتعرض للملاحقة القضائية، لذلك نعارض بشدة فرض أي قيود قانونية على حرية التعبير، ونحث الحكومة المصرية على احترامها كواحدة من الحقوق العالمية».

ومن جانبه، انتقد «إليوت أبرامز»، المحلل الأمريكى، مسئول ملف الشرق الأوسط فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، فى مقال على موقع المجلس، تزايدَ ملاحقات الإعلاميين والصحفيين منذ تولي الدكتور محمد مرسي السلطة، ما يجعل النظام المصري الإخوانى يبدو كأنه يسير على خطى «مبارك» إلى حكم سلطوي جديد، فى حين أن أمريكا إما صامتة أو مكتفية بعبارات غير مجدية، وكذلك الاتحاد الأوروبي. متسائلا: «إن (مرسي) يكرر «الحالة المباركية»؛ فهل نتجاهل انتهاكات النظام الحاكم لحقوق الإنسان في مصر، فقط لأن الحكومة تتبع نهجا مقبولاً في السياسة الخارجية؟».

واعتبرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، التحقيق مع الطبيب والإعلامي باسم يوسف إشارة جديدة إلى أن «مصر في عهد (مرسي) ربما لا تكون ديمقراطية كما كان يأمل شباب الثورة». فيما رأت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أن التحقيق معه يأتي في وقت يخاف المصريون من فشل الدستور الجديد في حماية حرية التعبير.

إلى ذلك طالب الشيخ محمد علي الشربيني، القيادي السلفى، الرئيس مرسي بأن يعلم الإعلاميين والصحفيين «الأدب»، خصوصا من سبوه وخاضوا في عرضه، وقال خلال مؤتمر «معا لبناء مصر»، الذي نظمته الجمعية الشرعية بالمنصورة: «من يتحدث منهم يقول إنه معارض، يخالف الإسلام، لأن كلامهم لو من باب النصيحة فكان يجب أن يكون في السر، وليس في الفضائيات».

من جانبها طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإلغاء الحبس للصحفيين في قضايا النشر والاكتفاء بالغرامة المالية، وإصدار ميثاق إعلامي ينظم أداء الإعلام، وإعداد مدونات سلوك للعمل الصحفي والإعلامي.

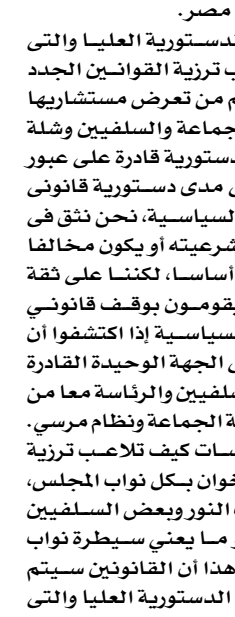

عبد الفتاح عبد المنعم

معركة «الدستورية» مع ترزية مرسي

أخيرا تم سلق قانوني الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية فى مطبخ الإخوان والسلفيين المعروف باسم مجلس الشورى، هذا المجلس الذى لا يصلح أعضاؤه أن يكونوا أعضاء فى مجلس محلي مدينة أو قرية، ولكنه قدر مصر أن يضع أخطر قانونين فى مصر مجلس لم ينتخبه 99 % من شعب مصر، ولكن سياسية «أهلى وعشيرتى» للرئيس الإخوانى محمد مرسي هى التى جعلت من هذا المجلس غير الدستورى أن يطبخ ويسلق قانونى الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية من خلال ترزية القوانين من الإخوان والسلفيين الذين تجاهلوا كل توصيات الحوار الوطنى الوهمي الذى ضحك به الرئيس ونائبه على بعض قيادات القوى المعارضة الذين اعتقدوا أن هناك أملا فى هذا النظام.

ترزية القوانين الجدد من الإخوان والسلفيين لا يختلفون كثيراً عن ترزية القوانين فى الحزب الوطنى المنحل بل هم أسوأ منهم لأنهم من المفترض أن هناك ثورة على حاكم مستبد اسمه مبارك وكنا نظن أن البديل لمبارك سيحترم الوطن والمواطن ولكن خاب ظننا فى مرسي وجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين لأنهم أثبتوا أنهم أسوأ وأغبى فصيل سياسى حكم مصر.

لم يعد أمامنا إلا المحكمة الدستورية العليا والتى تستطيع أن تقف أمام ألاعيب ترزية القوانين الجدد من الإخوان والسلفيين وبالرغم من تعرض مستشاريها لحملة ترهيب من ميليشيات الجماعة والسلفيين وشلة (حازمون) فإننا على ثقه بأن الدستورية قادرة على عبور أول امتحان حقيقي للنظر فى مدى دستورية قانونى الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية، نحن نثق فى أنها لن تمرر قانونا مطعونا فى شرعيته أو يكون مخالفا للدستور الذى نشك فى مواده أساسا، لكننا على ثقة بأن قضاة الدستورية سوف يقومون بوقف قانوني الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية إذا اكتشفوا أن به مواد مخالفة، فالدستورية هى الجهة الوحيدة القادرة على «فرملة» مهازل الإخوان والسلفيين والرئاسة معا من قوانين أغلبها لا تخدم إلا مصلحة الجماعة ونظام مرسي.

لقد ظهر خلال متابعة الجلسات كيف تلاعب ترزية القوانين الجدد فى جماعة الإخوان بكل نواب المجلس، وهو ما أدى إلى انسحاب نواب النور وبعض السلفيين أثناء مناقشة القانونين، وهو ما يعني سيطرة نواب الإخوان على الجلسات، ويعني هذا أن القانونين سيتم الطعن على بعض موادهما أمام الدستورية العليا والتى نخشى أن تقوم ميليشيات الجماعة بحصارها أثناء نظر تلك القوانين المعيبة التى وضعها مجلس مطعون على شرعيته.

› كاتب مصري

قصور فرنسي في فهم المجتمعات الإسلامية

يتساءل الباحث الفرنسي جيل كيبل عن مدى قدرة باريس على أداء المهمة التي تتصدى لها في مالي، منتقدا ما يعتبره عزلة غير مقبولة وتراجعا لفرنسا خلال السنوات الأخيرة في فهم المجتمعات العربية الإسلامية.

وفي مقاله بصحيفة «لوفيغارو» يرى كيبل، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية في باريس وعضو المجلس الأعلى لمعهد العالم العربي، أن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، بإرساله الطيران الفرنسي لقصف أرتال الجهاديين المتوجهة إلى باماكو، ثم إرسال قوات برية لسد عجز الجيش المالي، إنما يعالج قبل كل شيء الآثار الضارة لضربة سلفه نيكولا ساركوزي لأرتال مدرعات العقيد الليبي الراحل معمر القذافي التي كانت متوجهة إلى بنغازي في 19 مارس/آذار 2011. وهي أضرار مصدرها عدم تعبئة المعارف العميقة المتوفرة عن المجتمعات العربية.

قصر نظر

فما يعرف حتى الآن في ليبيا بـ«ضربة ساركو» قد أدى دون شك لإنقاذ آلاف المدنيين في بنغازي وسمح للثورة بأن تأخذ المنعرج الذي أدى إلى سقوط الطاغية. ولكن بسبب نقص المواكبة السياسية، ونظرا لعدم تعبئة المعارف العميقة المتوفرة عن المجتمعات العربية الإسلامية، فإن تدخل فرنسا وحلف الناتو في ليبيا قد أدى إلى تحول هذا البلد إلى عدد لا متناه من المجموعات المحلية والإثنية والأيديولوجية والكتائب التي ليس للدولة عليها أي سلطان.

مهما كانت نتيجة المعارك الحربية في مالي، فإن الاختبار الحقيقي على الأرض سيتعلق بمدى القدرة على الدفع نحو انتقال سياسي ديمقراطي، وتجنب الأخطاء التي أعقبت عمليات الناتو في ليبيا، وتدخل الولايات المتحدة في العراق والتحالف الدولي في أفغانستان

ونظرا لقصر نظر الساسة والمنظرين الإستراتيجيين، فإن كل المنطقة غرقت في موجة من التسلح مصدرها نهب الترسانة العسكرية الليبية الهائلة، وهو ما مثل فرصة سانحة للجماعات السلفية المتشددة.

ويرى الكاتب أن اختطاف الرهائن الغربيين في جنوب شرق الجزائر، على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود الليبية، ردا على إذن الجزائر للطائرات الفرنسية باستخدام مجالها الجوي في عملياتها في مالي، يظهر حجم تهديد يبدو مقلقا بقدر ما هو متشابك ومتعدد المراكز.

فمهما كانت نتيجة المعارك الحربية، فإن الاختبار الحقيقي على الأرض سيتعلق بمدى القدرة على الدفع نحو انتقال سياسي ديمقراطي، وتجنب الأخطاء التي أعقبت عمليات الناتو في ليبيا، وتدخل الولايات المتحدة في العراق والتحالف الدولي في أفغانستان. ومن هنا فإن العزلة الفرنسية، في رهان يتعلق بأوروبا كلها ومسرحه واجهتها الجنوبية، ليست مقبولة إلا إذا كانت تعني إفراغ الوحدة الأوروبية من أي معنى.

ولكون ضحايا احتجاز الرهائن في «عين أميناس» هم في الأغلبية الكاسحة من رعايا دول أنجلوساكسونية وإسكندنافية، ولكونه حصل في موقع لاستخراج الطاقة -التي تمثل مفتاح اندماج العالم العربي في الاقتصاد العالمي- فإنه بالقوة سيشرك دولا جديدة في النزاع، حتى لو كانت مكرهة. ولهذا فإن من الحاسم لنجاح العملية معرفة الأرض والتشعبات الإقليمية، والتداخل بين منطقة الساحل وبين عالم عربي تتناوشه الثورات، فضلا عن علاقة المنطقة بأبنائها المقيمين في فرنسا.

طابع عالمي

ففي سياق بات فيه الإرهاب الإلكتروني مصدرا للحرب، وحيث تستخدم الصور المروعة على مواقع مشاركة مقاطع الفيديو كوسيلة لابتزاز المجتمع، وحيث لا تزال قضية محمد مراح عالقة بكل الأذهان، فإن كل نزاع يأخذ فورا طابعا عالميا ومحليا في آن واحد.

كما أن تعقيد وتعدد الرهانات المتداخلة يجعل من الحرب على «جهادية ما بعد الحداثة»، التي تحظى تقريبا بحضور عابر للأمكنة، تحديا حقيقيا أمام المجتمع. فهي، من ناحية، تتطلب وئاما واسعا داخل المجموعة الوطنية، ومن ناحية ثانية إتقانا للمعارف والعلوم حول العالم العربي والإسلامي الحديث. وفي هذا المجال فإن فرنسا، رغم أنها كانت لوقت قريب رائدا عالميا، تسجل تراجعا معتبرا منذ السنوات الخمس الأخيرة.

محمد الظواهري: من دعموا العدوان على مالي خونة وسنساعد إخوتنا بكل الطرق

كتيبة «الموقعون بالدم» التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب تتوعد مزيدا من الدول

■ نواكشوط/القاهرة/ متابعات:

توعدت المجموعة المسلحة التي نفذت الهجوم على منشأة الغاز بعين أميناس جنوب شرق الجزائر بزيادة عملياتها ضد البلدان التي شاركت في ما وصفته بـ«الحملة الصليبية» في مالي، في إشارة منها إلى التدخل العسكري الفرنسي الذي لاقى دعما إقليميا ودوليا. جاء ذلك في بيان نشر أمس الاول على موقع إخباري موريتاني.

وتبنت الهجوم على منشأة عين أميناس وخطف رهائن أجانب وجزائريين، كتيبة تطلق على نفسها «الموقعون بالدم»، يقودها مختار بلمختار أو خالد أبو العباس الملقب بـ«الأعور»، وهو جزائري كان مسؤولا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لكن جرى استبعاده مؤخرا من التنظيم.

وجاء في بيان كتيبة «الموقعون بالدم» -وفق ما نقلت وكالة نواكشوط للأنباء- «إننا نتوعد كل الدول التي شاركت في الحملة الصليبية على إقليم أزواد (شمال مالي) ما لم ترجع عن قرارها بالمزيد من العمليات».

ودعت المجموعة من سمتهم بإخواننا المسلمين إلى ضرورة الابتعاد عن كل الشركات والمجمعات الغربية وخصوصا الفرنسية منها حفاظا على سلامتهم.

وتطرق بيان الكتيبة إلى تفاصيل عملية عين أميناس والمطالب التي تقدموا بها إلى السلطات الجزائرية، وقال إن سرية «فدائية» من كتيبة «الموقعون بالدم» بتنظيم القاعدة قامت بعملية «انغماسية مزدوجة» كان هدفها السيطرة على مجمع الغاز وقاعدة الحياة التابعة لشركة «بي بي» البريطانية واحتجاز بعض العاملين الغربيين في المجمع.

وأضاف البيان أنه بعد أن قام «الفدائيون» بجمع عدد من الغربيين أطلقوا سراح المسلمين الموجودين بالموقع، على خلاف لما «ادعى» الجيش الجزائري أنه حررهم، كما اتصلوا بإدارة الشركة وعرضوا التفاوض معهم وطلبوا ابتعاد الجيش عن مكان الاحتجاز.

وقال البيان إن الجيش الجزائري رد بقنص اثنين من الرهائن المحتجزين وبعدها بدأت المروحيات الجزائرية بقصف قاعدة الحياة التي تم فيها الاحتجاز «في محاولة لقتل الرهائن وإنهاء الأزمة في أسرع وقت».

وبقيت المجموعة «الفدائية» الموجودة في المصنع -يضيف البيان- تعرض التفاوض مجددا، وذكرت ما أسماها البيان مطالبها المشروعة وهي «وقف العدوان على المسلمين بمالي وإطلاق سراح أسرانا لدى الصليبيين»، لكن الجيش الجزائري «لم يستجب لهذه المطالب المشروعة، بل بدأ في اقتحام مصنع الغاز مما أدى إلى مقتل الرهائن».

وعن عدد المشاركين في هجوم عين أميناس، نقل موقع «صحراء ميديا» عن مختار بلمختار قوله إن العملية على منشأة عين أميناس للغاز «قادها أربعون مجاهدا مهاجرين وأنصارا من بلاد إسلامية شتى بل وحتى من بلاد الغرب باسم الموقعون بالدم».

وكشف وزير الاتصال الجزائري محمد السعيد في تصريح لإذاعة جزائرية أمس الاول أن المهاجمين ينتمون إلى ست جنسيات من دول غرب أفريقيا، وحتى من خارج أفريقيا. في حين يؤكد مسؤولون جزائريون أن جماعة بلمختار وراء الهجوم لكنه لم يشارك فيها بنفسه.

ويقول مسؤولون أوروبيون وأميركيون إن الهجوم كان غاية في الدقة إلى حد يستبعد معه التخطيط له في هذه الفترة القصيرة، رغم أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي ربما كان أحد الأسباب التي دفعت المسلحين لشن هجوم أعدوا له بالفعل.

الى ذلك حذرت قيادات السلفية الجهادية، شعوب الدول الغربية والعربية التي ساعدت فرنسا «لوجستيا وماليا واستخباراتيا»، فى عملياتها العسكرية ضد «مالي»، من أن الحرب ستطالهم إن لم يتحركوا لوقف قادتهم المعتدين.

ووضع القيادات فى بيان، أصدروه مساء السبت، قائمة بأسماء الدول التى ساعدت فى الهجمات ضد الجماعات المسيطرة على شمال مالي، وهددوا بالحرب ضدها، وصنفوها إلى دول أسهمت بمساعدات وطائرات، وهى «بريطانيا وألمانيا»، وأخرى بالمال، هى «الإمارات»، وثالثة بالدعم الاستخباراتى واللوجيستى، وهى «أمريكا، والدنمارك، وبلجيكا، وروسيا»، ودول فتحت أجواءها وبرها للمعتدين، هى «الجزائر والمغرب» وأخرى دعمتهم بالقوات البرية، مثل «نيجيريا، والسنغال، وبوركينافاسو، وبنين، وتوغو، وتشاد، والنيجر، وغانا»، فضلاً عن الجيش المالي، وحركة تحرير «أزواد».

وقال محمد الظواهرى، القيادى الجهادى، شقيق زعيم تنظيم القاعدة، لـ«الوطن»، إن الشعوب الغربية، ستكون أول من يُحرق بالحرب، وعليها أن «تخلع» أنظمتها المعتدية، وإلا طالتها النار. مضيفاً: «كل من دعموا العدوان على مالي خونة وعملاء، وسنعمل على مساعدة إخوتنا بكل الطرق الممكنة، وعلى فرنسا الانسحاب وإلا ستكون العواقب وخيمة، وستتصاعد الأمور».

وأوضح قيادى جهادى لـ«الوطن»، أن المجموعة المصرية، المشتركة فى عملية اختطاف الرهائن الأجانب فى الجزائر، كانت تتبع تنظيم القاعدة فى المغرب، قبل أن تنضم إلى كتيبة «الموقعين بالدم» التى نفذت عملية الاختطاف بقيادة «مختار بلمختار» القيادى فى «القاعدة».

وأوضح المصدر، الذى رفض ذكر اسمه، أن هناك صعوبة فى معرفة أسماء المصريين المشاركين فى الاختطاف، أو غيرهم من عناصر «القاعدة»، لأنهم يتخذون أسماء حركية، وهناك عشرات الجهاديين المصريين التحقوا مؤخراً بتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب، وزاد عددهم بعد الثورة الليبية، وانهيار الرقابة على الحدود المصرية الليبية، ومعظم هذه العناصر اشتركت فى الثورة الليبية ضد نظام «القذافى».

فى المقابل، قال رودولف عطا الله، الرئيس السابق لوحدة مكافحة الإرهاب فى البنتاجون، إن ما حدث فى الجزائر ليس حدثاً عابراً، وإنما موجة جديدة لإرهاب «القاعدة»، والجماعات الأخرى التى تسير على نهجها، مضيفاً فى تصريحات صحفية، لشبكة «سى بى إس» الأمريكية، أمس، إن هؤلاء الإرهابيين يتمتعون بمهارات عالية، وقادرون على إلحاق الأذى بالغرب، ويسعون لاستدراج أمريكا إلى معركة استنزاف على أرضهم، وكأنهم يقولون: «تعالوا إلينا نحن مستعدون لكم جيداً».

روسيا تدين الهجوم «الإرهابي» في «عين أميناس» بالجزائر

■ موسكو/ وكالات:

أدانت روسيا، امس الاثنين، الهجوم «الإرهابى» على مجمع الغاز فى «عين أميناس» بالجزائر يوم الأربعاء الماضى، والذى أدى إلى سقوط العديد من القتلى فى صفوف الجزائريين والأجانب.

وذكرت الخارجية الروسية، فى بيان لها امس، «أن موسكو تدين بشدة هذه الجريمة البشعة وتقدم التعازى الصادقة إلى أهالى الضحايا بين الرهائن ورجال الأمن الجزائريين». وشددت على «الموقف الروسى المبدئى والثابت بشأن ضرورة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله بحزم».

كانت وزارة الداخلية الجزائرية ذكرت، أمس الاول الأحد، أن الهجوم الذى شنته قوات خاصة تابعة للجيش الجزائرى، من أجل تحرير الرهائن المحتجزين فى منشأة لمعالجة الغاز بالقرب من مدينة عين أميناس بولاية إيليزى جنوب شرق الجزائر، أسفر عن مقتل ثلاثة وعشرين عاملا جزائريا وأجنبيا، وكذلك القضاء على جميع العناصر المهاجمة وعددهم 32 عنصرا.

ميركل تقر بـ(هزيمة مؤلمة) في انتخابات مقاطعة ألمانية

■ برلين/ متابعات:

وصفت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل،امس الاثنين، فشل حزبها المحافظ، الاتحاد المسيحى الديمقراطى، المتحالف مع الليبراليين فى انتخابات مقاطعة، الأحد، بأنه "هزيمة مؤلمة".

وقالت ميركل، التى ستخوض بعد ثمانية أشهر الانتخابات لولاية ثالثة جديدة، فى مؤتمر صحفى، أمس الاثنين، فى برلين، إن فوز المعارضة الاشتراكية الديمقراطية والخضر فى ساكسونيا السفلى (شمال) هو "هزيمة مؤلمة"، و"يثير لدينا الحزن".